

عروضا للاكتتاب في هذه السندات تقدر بنحو 293 مليون دينار ما يعني تغطية 586٪، ويعد هذا الإصدار السادس للبنك المركزي خلال هذا العام والثاني خلال شهر إبريل الجاري، حيث كان الإصدار السابق في 7 إبريل وكانت قيمة السندات تقدر بـ 80 مليون دينار لأجل عام واحد وبلغت التغطية لهذه السندات 393 مليون دينار.

ذكرت بيانات على الموقع الإلكتروني لبنك الكويت المركزي انه سيصدر اليوم سندات خزانة لأجل عام واحد بقيمة 50 مليون دينار بفائدة 1.25٪ وذلك في خطوة لاستيعاب فائض السيولة في السوق.

وأشارت البيانات إلى أن البنك المركزي تلقى

أوجه قصور في الإجراءات التنظيمية للبورصة

زكي عثمان

استقبل سوق الكويت للأوراق المالية بفتور شديد ما صرح به وزير التجارة والصناعة ورئيس لجنة سوق الكويت للأوراق المالية أحمد الهارون والذي أعلن فيه أن النصوص القانونية لقانون هيئة أسواق المال أصبحت نافذة من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وذلك بتراجع شديد بلغ نحو 62 نقطة.

ولاشك أن تصريح الوزير يحمل الكثير من التفاؤل بمستقبل أفضل لتداولات السوق لاسيما أنه شدد على أن القانون مطبق فعليا لمواجهة أي مخالفات قد تحدث بالبورصة، وعليه فإن أي مخالفات تتم من قبل المتداولين يطبق عليه نص المادة المتعلقة بالمخالفات بقانون هيئة أسواق المال وهو الأمر الذي ينطبق على قرار وزير العدل مؤخرا بإنشاء محكمة أسواق المال للنظر في القضايا المتعلقة بالتداول في سوق الكويت للأوراق المالية.

ورغم أن سوق الكويت للأوراق تاريخيا يعتبر أول سوق مالي منظم في منطقة الخليج، أن لم يكن في المنطقة العربية بأكملها، إلا أن الأسواق الأخرى سبقته في الوقت الراهن وبمراحل كبيرة، وهنا إبرز مراقبون لـ «الأنباء» مجموعة من أوجه القصور في الإجراءات التنظيمية للبورصة تتمثل في:

1- عدم وضوح معايير وشروط الإدراج، وضرورة إلغاء المادة 15 من قواعد وشروط الإدراج، والتي تعطي الحق للجنة السوق في رفض إدراج أي شركة دون ابداء الأسباب.

2- عدم انصاف صغار المستثمرين أو حتى كبارهم، والذين لا يدخلون في ترتيبات بيع الحصص الرئيسية، وهو ما يطلق عليه صفقات الاستحواذ.

3- عدم تجانس مكونات القطاعات الحالية، حيث نرى خليطا من الأنشطة في معظم القطاعات، فعلى سبيل المثال، يحتوي قطاع

الخدمات على شركات نقل وتخزين ومقاولات، ونفط وتعليم وعقار وتقنية معلومات، وتجزئة وزراعة.. الخ، والذي يجعل من الصعب جدا تقييم الوضع أو التنبؤ باتجاه أو مقارنة المعطيات للشركات المدرجة في القطاع الواحد.

4- وجود شركات مدرجة غير مؤهلة للإدراج، مثل التي تعمل في غير نشاطها الأساسي، أو التي تقتصر على الأرباح التشغيلية، وكذلك منخفضة التداول.

5- عدم تطوير السوق الموازي، بحيث يتميز السوق الرسمي عنه.

6- عدم متابعة إدارة السوق للإعلانات التي تصدرها بناء على المعلومات في الشركات المدرجة، حيث يكون هناك توضيح جزئي عن موضوع معين، بما في ذلك أن إدارة الشركة ستفيد إدارة السوق بالتغيرات والمستجدات الخاصة بذلك الموضوع.

7- عدم الإعلان عن نتائج الربع الرابع بشكل مستقل أسوة بالأرباح الأخرى.

8- الإفصاح عن حركة أموال المستثمرين الأجانب.

9- عدم حماية حقوق جمهور المساهمين وخاصة صغارهم، في مواجهة تضليل ادارات بعض الشركات لهم.

وأجمع المراقبون على أنه وبالرغم من نقاط الضعف العديدة لدى صغار المتداولين، إلا أن هناك قصورا من جانب إدارة السوق، والتي تزيد من مواطن الضعف لدى الصغار، ما يعتبر أمرا مقلقا للغاية وهو الأمر الذي يتطلب تدخلا سريعا لعلاجيه وتحديدًا في النقاط السابق ذكرها لحد من الظواهر السلبية المتمثلة في التداولات المضطربة والإفلالات اليومية المفتعلة وعدم وجود تداول يذكر على مجموعة من الأسهم وبشكل مستمر وأيضا عيوب الوحدات الكمية وسوق الكسور.

10٪ عوائد محفظة أسهم «المستقبل للاستثمار» وتجه لتملك حصص في شركات تشغيلية

محمود فاروق

أكد رئيس مجلس إدارة شركة المستقبل للاستثمار خالد العوضي أن الشركة قامت بوضع اللبنة الأساسية من خلال تعيين كادر الموظفين المؤهلين لإدارة الشركة ووضع السياسات والإجراءات التي تنظم عملها وجميع النظم المالية والإدارية الأخرى للقيام بأعمال الشركة حسب الأصول.

وأوضح العوضي على هامش انعقاد الجمعية العمومية للشركة أن الكويت ما زالت تعاني من مشكلة انحسار التمويل وتفاقم الديون في القطاع المالي، وقد فرضت هذه الظروف وهذه البيئة الاستثمارية التي تتميز بعدم الوضوح اعتبارات كبيرة للحيلة والحذر في كل خطوة، كما فرضت أيضا اعتبارات مختلفة وشاملة لدراسة كل فرصة استثمارية تسنح قبل الدخول فيها بما يضمن المحافظة على رأس المال المستثمر وتحقيق العائد المناسب.

وتابع قائلا: لقد وضعت إدارة الشركة أهدافا لاستراتيجية استثمارية تأخذ بعين الاعتبار الواقع المستجد وتعتمد على حماية رأس المال والمحافظة على أكبر قدر من السيولة في المدى القصير

ومن ثم تسم توظيف رأس المال في المدى المتوسط والطويل بما يحقق قيمة مضافة سنوية لأصول الشركة ويقدر مقبول من المخاطر، وفي ظل هذه الاستراتيجية الاستثمارية للشركة فقد تم وضع أهداف لتوزيع رأس المال للاستثمار في مختلف القطاعات ومن ضمنها الاستثمار في الأسواق المالية.

وأشار إلى أن الشركة قامت بتكوين محفظة من الأسهم الخليجية والمحلية وذلك بعد إجراء الدراسات المالية اللازمة لاختيار أفضل الشركات المتداولة بالأوراق المالية سواء في سوق الكويت للأوراق المالية أو في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، مع الأخذ في الاعتبار أن يتم توزيع الاستثمار على جميع القطاعات الاقتصادية، مبينا انها حققت عائدا يبلغ

10٪ خلال العام 2009، كما قامت الإدارة بشراء 4 ملايين سهم تقريبا من اسهم بنك الخليج في عملية زيادة رأس المال الأخيرة، وتعتبر الإدارة أن هذا الاستثمار هو استثمار طويل الأجل وتم تصنيفه محاسبيا تحت بند الاستثمارات المتاحة

خلال العام 2009، كما قامت الإدارة بشراء 4 ملايين سهم تقريبا من اسهم بنك الخليج في عملية زيادة رأس المال الأخيرة، وتعتبر الإدارة أن هذا الاستثمار هو استثمار طويل الأجل وتم تصنيفه محاسبيا تحت بند الاستثمارات المتاحة

التوجه خلال اجتماع مجلس الإدارة وانعقاد الجمعية العمومية المقبلة.

وتجدر الإشارة إلى أن خطة «استراتيجية» تتضمن تخفيض رأس المال أو لا بمقدار 12.8 مليون دينار أي ما يعادل 128 مليون سهم من الأسهم المصدرة لإطفاء الخسائر المتراكمة حتى ديسمبر 2009 وزيادة رأسمالها عبر اكتتاب أسهمها بمبلغ وقدره 10,235,065 ديناراً عن طريق إصدار 102,350,650 سهما وذلك بقيمة اسمية 100 فلس للسهم وعلوّة إصدار 2 فلس للسهم حيث سيتم اعتماد هذه الزيادة وتفصيلها في اجتماع الجمعية العمومية العادية التي من المتوقع أن تعقد في بداية شهر مايو المقبل.

الخارجية، لاسيما إطلاق العديد من المنتجات الاستثمارية الجديدة بنهاية العام الحالي، تشمل صندوقاً إسلامياً يستثمر في السوق المحلي والإقليمي، ورقة استثمارية مضمونة رأس المال تستثمر بالأوراق الناشئة وصندوق أسهم ذات استراتيجية مركزية يستثمر في السوق الأمريكي، نافذة المصادر بذلك تاكل رأسمال الشركة مستندة في ذلك إلى نسبة خسائرها المتراكمة والحالية بالنسبة للاستثمارية الإسلامية المدرجة تمتلك نسبة حوالي 20٪ للاستحواذ عليها كاملاً وتحويلها إلى شركة ذات نشاط إسلامي حيث سيتم بحث هذا

نسبة تصل إلى 10٪ زادت حصتها بنسبة 6٪ عبر التداولات الأخيرة بالسوق لتصبح أكثر من 16٪ وذلك سعياً منها في الحصول على نسبة أكبر ضمن استعداداتها للدخول في زيادة رأس المال المزمعة ولتقليل تكلفة السهم لديها.

ولفتت المصادر إلى أنه منذ بداية الأسبوع وسهم «استراتيجية» يتعرض للتراجع بالحد الأدنى بشكل متوال وسط معلومات تفيد بأن هناك بعض الملاك كانوا وراء الهبوط الحاد على السهم بالإضافة إلى أن هناك محفظة مالية تقوم بالمضاربة على السهم لها علاقة بالشركة. وكشفت المصادر عن المفاوضات التي تجريها الشركة لتتخارج من استثماراتها

أبلغت مصادر ذات صلة «الأنباء» بأن شركة استراتيجية للاستثمار ستستحصل على موافقة سوق الكويت للأوراق المالية بشأن إعادة خطة هيكل رأس المال وأصولها بنهاية الأسبوع الجاري، وذلك بعد أن حصلت على موافقة بنك الكويت المركزي في هذا الشأن، مبينة أن الخطة النهائية للشركة التي وافق عليها «المركزي» سيستغرق تنفيذها 4 سنوات وذلك لإعادة هيكلة استثمارات الشركة الداخلية والخارجية ولعودة ثبات التدفقات النقدية من جديد، حسب قول المصدر.

ومن ناحية أخرى، أفادت مصادر مقربة بأن إحدى الشركات التي تمتلك في «استراتيجية»



خالد العوضي مترئسا للجمعية العمومية للشركة

(محمود فاروق)

الإقليمية والتي سبق الإشارة إليها بالأضافة الى ما تم الإعلان عنه من خطة التنمية وخطط لتخصيص المزيد من الأنشطة الحكومية.

أما فيما يتعلق بالمركز المالي للشركة فقد بلغ مجموع أصول الشركة كما في 2009/12/31، مبلغ وقدره 17,279,502 دينار فيما بلغ مجموع حقوق المساهمين مبلغ 17,220,627 ديناراً وذلك بعد تخفيضها بمبلغ 150,598 ديناراً يمثل احتياطي التغير في القيمة العادلة للانخفاض في سعر سهم بنك الخليج.

أما نتائج أعمال الشركة فقد حققت الشركة خلال الفترة أرباحاً صافية مقدارها 371,225 ديناراً وتشمل مبلغ 157,250 ديناراً يمثل أرباحاً غير محققة من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، وقد كان للانخفاض الكبير في اسعار تداول الأوراق المالية خلال شهر ديسمبر 2009 تأثير كبير في انخفاض هذا المبلغ، كما بلغ مجموع المصاريف العمومية والإدارية خلال الفترة مبلغ 484,659 ديناراً وقد حققت الشركة معدل ربح مقداره 2,2 فلس خلال الفترة.

الحصول عليها.

أما من ناحية الاستثمار المباشر، فقال أن الإدارة قامت خلال الفترة الماضية بدراسة الكثير من الفرص الاستثمارية لتملك حصص في شركات ذات صيغة تشغيلية إلا انها لم تجد من بينها ما يحقق أغراض الشركة من حيث تحقيق عائد يتناسب مع السعر المطلوب أو المخاطر المتصلة بها، وقد كانت السياسة المتحفظة للإدارة في هذا الاتجاه سبباً مباشراً في المحافظة على رأسمال الشركة وذلك بعدم التسرع والدخول في استثمارات لا يمكن التأكد بصورة مقبولة من مدى المخاطر المحيطة بها أو تحقيق العائد المطلوب عليها، هذا ومن المؤمل أن يستمر تدفق الفرص الاستثمارية على الشركة بوتيرة عالية في عام 2010 نظرا للظروف المحيطة بالبيئة الاستثمارية

بقيمة 2 مليون دينار

الرئيس لـ «الأنباء»: «لوجستيكا باور» توقع عقداً في باكستان لمدة 3 سنوات في مجال الطاقة المطوع: تعاون متوقع مع شركة إستراتيجية كويتية

في مجال الطاقة باعتباره سوقاً واعداً، واستدرك قوله أن الشركة بصدد القيام بدراسة هذا الموضوع من خلال جهاز فني تم تعيينه لدراسة الفرص الاستثمارية في المنطقة.

توجهات مستقبلية

ومن جهته كشف رئيس اللجنة التأسيسية للشركة د. محمد المطوع أن لدى الشركة توجهها للاستفادة من انخفاض قيمة أصول بعض الشركات القائمة بسبب الأزمة العالمية لإتمام عملية الاستحواذ على عدد منها وإعادة هيكلتها وفقاً للمعايير المالية الحديثة، لافتاً إلى أن الفرصة مواتية للاستحواذ على شركات طاقة.

وأضاف أنه من المتوقع أن تحقق الشركة أرباحاً تشغيلية منذ سنتها الأولى بعد دراسة أوضاع السوق والفرص الاستثمارية وأنه سيكون هناك تعاون مع شركة إستراتيجية من الشركات الكويتية في مجال الطاقة.



سعد الرئيس

منى الدغيمى

أعلن عضو مجلس إدارة شركة لوجستيكا باور للطاقة ومستشارها القانوني سعد الرئيس أن الإدارة التنفيذية للشركة وقعت عقداً بقيمة 2 مليون دينار في مجال الطاقة في باكستان وذلك من خلال تحالف مع شركات باكستانية، مشيراً إلى أن مدة العقد 3 سنوات تبدأ شهر مارس من العام الحالي.

وأكد أن الشركة تتفاوض حالياً للدخول في عدة مشاريع كبرى لتوفير البنية التحتية لمشاريع الطاقة المختلفة في مجال الطاقة في باكستان. وعن المشاريع التي يمكن للشركة الدخول فيها قال أنه من المتوقع أن تدخل الشركة في عدة مشاريع في مجال مقاولات الكهرباء والبتترول مثل مجال توفير المعدات الحديثة والمواد التقنية والإمداد اللوجستي في الدول محل الاستثمار بالإضافة إلى السعي للاستحواذ على شركات قائمة من خلال تملك حصة مؤثرة في شركة متخصصة